

## قراءة في خلفيات مذبحه القضاة في محكمة صيدا

سبعة احتمالات سوداء وراء الجريمة السياسية والدولة تحتاج إلى دهاء تشرشل وحزم بسمارك وحنكة بيدبا

الاجرامية السوداء: لنذع الدم يستسقي الدم توصلا الى الفوضى!  
كان واضحا ايضا ومنذ الدقائق الاولى لاذاعة خبر الجريمة، ان رصاص الجناة كان موجها مباشرة الى صدر دولة القانون، وهو الشعار الاساسي لعهد الرئيس اميل لحود وقد طرحه في خطاب القسم حيث اختار ان يرفع عتبات القانون فتمر من تحته دولة المؤسسات وهي تبني في اطار التغيير والتطوير.

كذلك فان رصاص الجناة الذي اخترق ظهور القضاة الاربعة (حيث اطلقت عليهم النار من شبك يقع وراءهم وعلى بعد متر واحد) لم يستقر فيهم بل طاول صدور كل اللبنانيين وقد غرقوا في الذهول والاستهوال وعدم التصديق، على الاقل من منطلق اقتناعهم العميق والممزوج بالرجاء بان مثل هذه الجرائم والبشاعات انما باتت وراءهم منذ زمن بعيد، فكيف وهم في بداية عهد البناء والتغيير؟

ولقد دفعت مذبحه محكمة الجنائيات في صيدا الكثيرين الى استذكار قصة بوسطة عين الرمانة حيث وقعت في كمين اودي بحياة عدد غير قليل من الشبان الفلسطينيين (13 نيسان (ابريل) 1975) وكانت الشرارة التي اشعلت الحرب التي استمرت 17 عاما، مع ان لبنان اليوم غير لبنان 1975، والدولة اليوم غير الدولة في ذلك الوقت البائس، والجيش اليوم غير الجيش يومها، لكن اللبنانيين الذين علكتهم المؤامرات التي حسيكت ضدهم حتى الآن، لا يحتاجون وسط ما يفرزه صراع الشرق الاوسط من احابيل ومشاكل ومؤامرات، الى الكثير من الدماء المسفوحة ليتذكروا كم ان لبنان كان مستهدفا قبل عقدين من الزمن، وكم انه يبقى مستهدفا، وكم انه مدعو في كل لحظة الى التماسك والوحدة واليقظة كي لا

فتحت مجزرة القضاة الاربعة الذين سقطوا في قاعة محكمة الجنائيات في مدينة صيدا، افق الوضع في لبنان على مجموعة واسعة من الاسئلة المقلقة، انطلاقا من المكان الذي اختير لتنفيذ الجريمة المرعبة والزمان الذي يصادف طي صفحة محلية في جزين والاستعداد لفتح صفحة اقليمية تتعلق باحتمالات استئناف المفاوضات بعد تشكيل الحكومة الاسرائيلية الجديدة.

وقبل الانخراط في بلورة هذه الاسئلة من حيث المنطلقات والاستقرارات التي تبدأ بالبحث عن المنسفيد وتنتهي بمحاولة تصور الاهداف البشعة الكامنة وراء العملية، لا بد من القول انه لم يسبق في تاريخ القضاء اللبناني وخصوصا على امتداد عقدين من الزمن في خلال الحرب، ان حصلت جريمة بهذا الحجم، كذلك لم يحصل في تاريخ القضاء في المنطقة، وحتى في تاريخ المافيا ان تم اغتيال اربعة قضاة دفعة واحدة وفي اطار يقرب من مجزرة فعلية، حيث كان فعل القتل بذاته هو المقصود بغض النظر عن يصاب او يقتل، وحتى في افلام الجرائم لم ترد صورة رابعة على هذا النحو.

انما لقد كان واضحا منذ الساعات الاولى بعد وقوع المذبحة ان هذه العملية لا تستهدف هؤلاء القضاة تحديدا ولاسباب تتعلق بطبيعة القضايا التي ينظرون فيها والاحكام التي قد تصدر عنهم، والدليل على هذا الامر ما قيل من ان القاضي الشاب المغدور وليد هرموش الذي سقط في الجريمة كان قد حل مكان زميل له تاخر في الوصول الى قاعة المحكمة، ومن هنا، بدا ان الجريمة سياسية وبامتياز. وفي الجرائم السياسية الكبيرة من هذا النوع لا يتوقف المخططون والجناة امام الضحايا، بل امام ردات الفعل التي يريدون اثارها، فلوعملية في النهاية تتم في اطار النظرية

وماذا لو كان العدو الاسرائيلي هو الذي خطط لهذه المجزرة بهدف الايحاء بان محاكمة المتعاملين علاقة بالامر مما قد يثير ردات فعل طائشة ضد منطقة جزين والمتعاملين انفسهم، ولماذا لا يشكل مثل هذا السيناريو رهانا اسرائيليا على خلق حائل من الاريك تغطي على عملية الانسحاب وتخلق اجواء ملائمة اكثر للاحتلال في الشريط؟

ثالثا: هل تقبل اسرائيل بان يتم استئناف المفاوضات على المسار اللبناني في ظل ما حققه لبنان من انتصار، حيث تحررت منطقة جزين واستمرت اعمال المقاومة مدعومة من الدولة؟ وهل من المقبول ان يذهب لبنان وسوريا بموقف قسوي الى المفاوضات؟ ولماذا لا تسعى تل ابيب الى محاولة تجديد فصول الفتنة التي تركتها دائما وراءها بعد الانسحاب من الجبل عام 1984 حيث وقعت حرب الجبل، وبعد الانسحاب من شرق صيدا عام 1985 حيث وقعت حرب الاقليم؟ ولماذا لا تحاول عبر مجزرة صيدا مثلا خلق الظروف واستيلاء ردا الفعل في محاولة لاشعال الفتنة؟

رابعا: لماذا اختيرت مدينة صيدا بالذات حيث تقود الشكوك فورا الى مخيمات الفلسطينيين (عين الحلوة) التي يسميها الكثيرون في لبنان «جزرا أمنية» تقع خارج سلطة الدولة ويلجأ الي داخلها المطلوبون من العدالة؟ وهل يمكن ان يكون في المخيمات من تبلغ به الحماسة الدموية هذا الحد (وهو امر مشكوك فيه) ام ان الذي خطط ونفذ يهدف الى دفع الدولة الى التصديق ان منقذي الجريمة لجأوا الى مخيم عين الحلوة المحاذي لمسرح الجريمة، فتقوم باقتحام المخيم، (وهو امر لن يحصل لاكثر من سبب)، مما قد يخلق مناخا يساعد في قيام حال من الفوضى والاريك تحسن من ظروف اسرائيل منسحبة من

مجموعة واسعة من الملاحظات التي تطرح ضمنا مقدارا غير قليل من التساؤلات وأهمها:

اولا: لقد وقعت الجريمة مباشرة بعد غرق لبنان في الارتياح لتكريس الانتصار العسكري في جزين بانتصار سياسي تمثل بسقوط مراهقات العدو إن على اضطرار لبنان لارسال الجيش ليملاً الفراغ وهو ما قد تعتبره اسرائيل تجاوبا تلقائيا مع مطلبها المتعلق بالترتيبات الامنية وهذا لم يحصل، او

على قيام فتنة تثيرها انتقامات قد تقع ضد اهالي المنطقة والمتعاملين الذين تسلمتهم الدولة ويخضعون لمحاكمة القانون.

يوم السبت من الاسبوع الماضي كان الرئيس لحود يقول في جزين: «اطمئنا لن تقع ضربة كف واحدة وان لبنان يتجه الى ايام حلوة قادمة... ويوم الثلاثاء كان الجناة يطلقون النار على القضاة والحضور في محكمة الجنائيات في صيدا... فهل كانت الجريمة ردا على ما حصل من انتصار في جزين واستطرادا على كلام الرئيس لحود؟

ثانيا: ان القضاء اللبناني هو الذي يتولى محاكمة المتعاملين مع ميليشيا لحد الذين اختاروا تسليم انفسهم للدولة، فهل يمكن في ضوء الجريمة الحديث عن محاولة لاثارة الفتنة والريبة والشكوك؟



راجح الخوري

## لا سباب تتعلق بطبيعة

القضايا التي ينظرون فيها

والاحكام التي قد تصدر

عنهم بدا واضحا منذ

الساعات الاولى أن المذبحة

لا تستهدف القضاة تحديدا

يكون مرة اخرى الخاصرة الرخوة او المريضة في المنطقة او كي لا يبقى المتنفس الاقليمي للصراعات والمشاكل والضغوط.

والواقع ان ما احدثته المجزرة من صدمة في الرأي العام، هو الذي يدفع الدولة اولا الى تجنيد كل ما تملك من الطاقات والوسائل لاكتشاف الجناة وكشف ملامسات الجريمة واهدافها ومخططاتها، وثانيا الى مضاعفة الجهود والاجراءات الاحترازية

والاستعدادات تحسبا لمنع تكرار وقوع مثل هذه الجرائم، ذلك ان الجرائم السياسية التي تنفذ بهدف خلق الفتنة والمشاكل واشاعة الاضطراب قد تكون على شكل مسلسل من اعمال القتل، فاذا لم تنجح الجريمة الاولى تقع ثانية وثالثة وربما عاشرة الى ان يتحقق الهدف الشيطاني الاسود.

ان هذا الامر لا يشكل اجتهادا، اذ يكفي ان نتأمل في سياق الاحداث والتجاوزات والجرائم التي سبقت قصة بوسطة عين الرمانة ولحقتها، لكي نعرف ان الحنكة تدعو الجميع في لبنان دولة وشعبا الى اقصى درجات التنبيه والحذر وبما يكفل اسقاط كل خطة او مؤامرة تكون في اطار استهدافهم.

في اي حال ان الصدى المدوي لمجزرة القضاة في صيدا يضع

الجنوب او مفاوضة على المسارين اللبناني والسوري؟

خامسا: هل يجوز ربط الجريمة في المحكمة بما سبقها من جرائم شهدتها مدينة صيدا تحديدا واستهدفت في فترة سابقة رمزا اخر من رموز دولة القانون اي عناصر القوى الامنية، واتهمت بها عناصر لجأت الى مخيم عين الحلوة؟

سادسا: ان تنفيذ المذبحة بحق اربعة من القضاء يكتسب أكثر من مؤشر ومعنى، ليس لأن العهد اختار لنفسه شعار «دولة القانون» كما قلنا، بل لأن القضاء يشكل سلطة محورية وحيوية تمثل بالنسبة الى الكثيرين الضمان والرافعة التي تتولى رسم الاطار القانوني لسيرة التغيير والتطوير.

سابعاً: ان القضاء هو الذي يتولى قانونياً عمليات التطهير، فالملفات المفتوحة بتسلمه والرهان دائماً على شفافيته وشجاعته وخصوصاً في ظل الحديث عن الماضي في فتح كل الملفات التي تتعلق بالتجاوزات والفساد، وعن الاصرار على المضي فيها الى نهايتها كما يقول رئيس الجمهورية، فهل يمكن مجزرة صيدا ان تنعكس مثلاً على وظائف السلطة القضائية ومسالكها؟

\*\*\*

في اي حال تحتاج الدولة اللبنانية الآن الى ثلاثة امور قد لا تكون بخافية عليها كما نأمل وهي:

دهاء تشرشل وحزم بسمارك وجنكة بيديا.

ذلك ان ادنى درجات التحوط تقضي بالافتراض بان ما حصل مجزرة لكنها جريمة سياسية تستسقي القوضى بالدم او الدم بالدم، وهو امر لم ولن يحصل، على الاقل لان في لبنان دولة ولدى اللبنانيين مخزوناً يكفي من دروس الماضي القريب، المؤلمة جداً.